ايجاد مؤيدين له في القرى، فقام مصطفى دودين، العائد الى الضفة الفلسطينية بعد ان شغل منصب وزير في الحكومة الاردنية، بمطالبة سلطات الحكم العسكري بالسماح له بانشاء رابطة للقرى في منطقة الخليل في العام ١٩٧٦. الاّ ان طلبه لم يحظ بالقبول آنذاك، لأن حكومة حزب «العمل» كانت تفضّل اجراء الاتصال بالشخصيات المقبولة من قبل المواطنين(٢٦).

وعلى الرغم من ذلك، فقط حظيت تلك الفكرة باهتمام الحاكم العسكري لمنطقة الخليل آنذاك، يغئال كرمان، ومساعد الحاكم العسكري العام في الضفة الغربية، مناحيم ميلسون؛ اذ قاما بدرسها وكُلّفا بتنفيذها عقب التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد(٢٧).

وفي هذا الاطار، أصدرت سلطات الحكم العسكري أمراً عسكرياً بمثابة نظام، بتاريخ ١٩٧٨/٧/٢٠، قضى بانشاء جمعيات تعاونية في القرى، تهدف الى توسيع التعاون والعلاقات بين المجالس القروية في المناطق المحتلة. وبموجبه تمّ الاعلان، رسمياً، عن انشاء رابطة قرى الخليل، برئاسة مصطفى دودين، والمركز الاجتماعي في نابلس. وقد بلغ عدد الروابط القروية في الضفة الفلسطينية(٢٨)، حتى ١٩٨٢/٨/١٢، سبع روابط(٢٩).

وقد استهدفت السلطات الاسرائيلية من انشاء الروابط القروية تحقيق الأهداف التالية:

- ايجاد قاعدة اجتماعية تقبل بمشروع الحكم الاداري الذاتي وفق المفهوم الاسرائيلي.
- تقليص نفوذ البلديات، والتشكيك في قدراتها على خدمة السكان المحليين، وربط مصالح السكان بالروابط القروية لاستقطاب أكبر عدد من المؤيدين لمشروع الحكم الذاتي، تمهيداً لاعتبارها نواة لمؤسسات الحكم الذاتي.
- احداث انشقاق في صفوف السكان العرب وقياداتهم، واثارة المشاكل فيما بينهم. وقد استغلت، في ذلك، ضعف التنسيق داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، التي ركّزت على البلديات في ما يتعلّق بأموال الصمود والمجالات الاخرى، وأهملت القرى على جميع المستويات(٣٠).

ويستفاد من النظام الداخلي لرابطة قرى الخليل، ان غايتها الاساسية كانت حل المنازعات بين السكان، وتشجيع الجمعيات التعاونية لتحسين أحوال المزارعين، والاشراف على النشاطات الانمائية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الرفاهية لسكان المنطقة، وادارة تملك المدارس والمستشفيات، والاتحاد مع روابط قروية في مناطق أخرى لتشكيل اتحاد عام على مستوى قطري لجميع الروابط القروية، والذي سيشكّل نواة الحكم الاداري الذاتي في المستقبل(٣١).

ولكي تتمكّن الروابط القروية من تحقيق الاهداف المرسومة لها، قامت سلطات الاحتلال بتزويد أعضائها بالمال والسلاح، وتخويلهم صلاحيات واسعة لم تقتصر على القرى، بل امتدت كذلك الى المدن. وندلل على ذلك بتعيين الموظفين والمخاتير وعزلهم، والوساطة لدى سلطات الحكم العسكري في ما يخصّ الموافقة على طلبات جمع شمل العائلات، والغاء القيود المفروضة على سفر بعض الاشخاص، ومنح رخص البناء، وغير ذلك(٣٢).

وقد تدعم مركز الروابط القروية مع تعيين اريئيل شارون وزيراً للدفاع، والاعلان عن انشاء نظام الادارة المدنية، الذي عهد برئاسته الى مهندس فكرة الروابط القروية، مناحيم ميلسون، والذي قام بتعيين يغئال كرمان مستشاراً له في شؤون الادارة المدنية. اذ سعوا جميعاً الى القضاء على نفوذ البلديات التي استفادت من أموال دعم الصمود للتأثير في سكان القرى الذين يمثّلون أكثر من